

## مذكرة من المؤتمرات الثلاث الى انان و اعضاء مجلس الامن

وجه المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي – الاسلامي والمؤتمر العام للحزب العربية مذكرة الى الامين العام للامم المتحدة السيد كوفي انان والدول الاعضاء في مجلس الامن جاء فيها :

عشية انعقاد مجلس الامن الدولي للبحث في نتائج تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بجريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق الراحل رفيق الحريري ورفاقه في 14 شباط 2005، وفي ظل الضغوط الامريكية والبريطانية الهادفة الى حمل المجتمع الدولي على اصدار عقوبات ضد الجمهورية العربية السورية، يهمننا في المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي الاسلامي، والمؤتمر العام للحزب العربية، ان نسجل امامكم الملاحظات التالية:

**اولاً:** بغض النظر عن العديد من الملاحظات القانونية والقضائية المثارة حول تقرير القاضي ديتليف ميليس، فان القاضي نفسه قد اكد ان التحقيق ما زال في بدايته، وان الادانة النهائية في هذه الجريمة البشعة ما زال بحاجة لان تمر بمراحل عديدة وصولاً الى محاكمة عادلة وشفافة هي وحدها القادرة على التدقيق في الاتهامات المساقة، والادلة المفترضة، والقرائن المعتمدة.

ومن هنا، فان مجلس الامن مدعو ان لا يستنق الحكم القضائي النهائي باصدار احكام مسبقة بحق دول او جهات لا سيما اصدار عقوبات جماعية تطال شعوباً بذريعة ملاحقة افراد، فيكرر مأس عرفناها في المنطقة العربية، لا سيما في العراق حيث سقط حوالي مليون مواطن بريء بسبب عقوبات جائرة، تبين الان بعد اكثر من 15 سنة بطلان اسبابها ودوافعها فيما سمي بذريعة امتلاك العراق لاسلحة الدمار الشامل.

**ثانياً:** نأمل من مجلس الامن، المناط به حفظ الامن والاستقرار في العالم ان لا يستخدم من جديد كأداة خاضعة لاملاءات دول كبرى لم تعد تخفي مخططاتها واغراضها ومطالبها تجاه المنطقة العربية عموماً، وتجاه سوريا خصوصاً، وهي مخططات واغراض تم الاعلان عنها منذ سنوات قبل جريمة الاغتيال موضوع التحقيق، وقبل القرار الدولي 1559 نفسه، ولا علاقة لها بجريمة الاغتيال، بل بقضايا اقليمية شائكة كالعراق والصراع العربي – الصهيوني، وحق ابناء الامة في مقاومة الاحتلال.

**ثالثاً:** ان حرص مجلس الامن على استقلاليته عن ضغوط بعض الدول الكبرى، وعلى الالتزام الواضح باحكام ميثاق الامم المتحدة، والقانون الدولي العام، وبالمبادئ القانونية العامة المتعارف عليها، لن يحفظ فقط لهذه المؤسسة الدولية مكانتها لدى شعوب العالم كافة، وشعوب منطقتنا خاصة، بل انه يمنع ايضاً استخدام تقرير غير مكتمل من الناحية القانونية، وموضع ملاحظات عدة من الجوانب الفنية، كميرر للنيل من دولة مؤسسة في الامم المتحدة من جهة، كما لاحداث حال من التوتر تهدد استقرار المنطقة وأمنها من جهة ثانية.

**رابعاً:** ان جرّ مجلس الامن من جديد الى اسلوب العقوبات الجماعية بحق دول وشعوب لا يخالف ميثاق الامم المتحدة فحسب، بل انه يخالف ابسط مبادئ حقوق الانسان التي ترفض مبدأ العقوبات الجماعية، وتؤكد على مبدأ المحاسبة الفردية لكل من يثبت تورطه في جرم او انتهاك للقانون.

ان مبدأ العقاب الجماعي هو مبدأ ارهابي بامتياز، لأنه يستهدف سلامة مدنيين ابرياء ومصالحهم لخدمة اهداف سياسية، ومن المستغرب فعلاً انه في عصر "الحرب على ما يسمى بالارهاب"، ان تصّر الدول التي تقود هذه الحرب على الامعان في ممارسات ارهابية متعددة الاشكال والاساليب، بما فيها مبدأ العقوبات الجماعية.

**خامساً:** نلفت نظر مجلسكم الكريم الى انه قد سبق واتخذتم قراراً دولياً بارسال لجنة تقصي الحقائق في مجزرة جنين في الاراضي الفلسطينية المحتلة في ربيع عام 2002، وان الجهة المتهمه بهذه المجزرة، أي " اسرائيل"، رفضت استقبال هذه اللجنة، مما اضطرها الى العودة الى نيويورك من جنيف دون ان تتمكن من الوصول الى الاراضي المحتلة ومع ذلك فقد طوى المجلس قراره ولم يصدر أي عقوبة آنذاك .

كما نلفت نظركم ان التقرير الدولي الخاص بمجزرة قانا اللبنانية عام 1996 ما زال في ادراج الامم المتحدة دون أي اجراء بحق مرتكبي هذه المجزرة.

ان التذكير بهاتين الحادثتين ضروري لكي لا يقع مجلسكم بسبب ضغوط معينة فريسة "ازدواجية المعايير"، علما ان الدولة المعنية هذه المرة، وهي الدولة السورية، قد ابدت استعدادها وما تزال لكل تعاون مع التحقيق الدولي.

ولا يخفى على مجلسكم الكريم ان الامعان في اعتماد سياسة المعايير المزدوجة، خصوصا في منطقتنا العربية والاسلامية، هو اقصر الطرق لشحن التوتر وزيادة الاحتقان وتعظيم الشعور بالاحباط والقهر والتمييز، الامر الذي يوفر التربة الاخصب لكل مشاريع العنف والتطرف.

**سادسا:** ان ما تريد بعض الدول الكبرى، لا سيما، الادارة الامريكية، من عقوبات ضد سوريا اليوم، قد تكرر، وبالاسلوب ذاته تماما، مع العراق منذ اتخاذ العقوبات الجائرة بحقه في مطلع التسعينات الى الحصار فالعدوان والاحتلال، ولا نعتقد ان احدا من دول العالم كلها، بما فيها حكومات العدوان والاحتلال ذاتها، يستطيع ان ينكر النتائج الكارثية التي وصل اليها العراق بسبب هذه السياسات المنتهكة لابطس المواثيق والاعراف الدولية.

**سابعا:** ان اعضاء المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي – الاسلامي، والمؤتمر العام للاحزاب العربية، ( و عددهم اكثر من 100 حزب ومنظمة سياسية و 900 شخصية عامة فاعلة في البلاد العربية كافة)، يتطلعون اليوم الى مجلس الامن الدولي، عشية جلسته الطارئة، من اجل ان لا يتسرع في اتخاذ قرارات جائرة بحق سوريا تتناقض ومبادئ العدالة والقانون الدولي، وتستند الى تقرير تمهيدي غير مكتمل ومشوب بارتباك قضائي وتقني وقانوني واضح.

**ثامنا:** ان اعضاء المؤتمرات الثلاث الراضين بقوة لاسلوب الاغتيال السياسي، في كل زمان ومكان، والحريصين على كشف الحقيقة الكاملة في الجريمة النكراء التي اودت بحياة رئيس وزراء لبنان السابق الشهيد رفيق الحريري وكل رفاقه، وفي كل الجرائم المماثلة التي شهدها لبنان في الأونة الاخيرة، يشددون من اجل ذلك على ضرورة توفير كل الدعم للقضاء اللبناني لكي يكشف، بمساعدة اللجنة الدولية للتحقيق، الجناة ايا كانوا، ويحاكمهم، وينزل العقوبات المناسبة بحقهم، مع تحذير مستمر بان لا تتكرر مع اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق الضغوط والملايسات ذاتها التي تعرضت لها لجان التفتيش الدولية في العراق، خصوصا بعد ان بدأت حقائق هذه الضغوط والملايسات تتكشف اليوم على لسان اكثر من مسؤول في تلك اللجان.

اننا نأمل ان تنال هذه الملاحظات اهتمامكم، وان يتصرف مجلس الامن بما هو مأمول منه كأعلى سلطة عالمية لضمان العدالة والامن والاستقرار في المنطقة والعالم.

مع كل الاحترام والتقدير

التاريخ : 2005/10/24